

المشهد السياسي- الحزبي : الاستمرار في الحرب ومُحاربة النُخب يعززان تماسك الائتلاف الحاكم

أنطوان شلحت

■ تَوَقُّع استمرار تماسك الائتلاف الحكومي بزعامة بنيامين نتنياهو رغم التحديات الداخلية ■ الحكومة لا تطرح أي خطة سياسية لإنهاء الحرب، واستمرار الحرب يساهم في استقرار حكومة أقصى اليمين ■ نتنياهو يكرر شعار «النصر المطلق» لتبرير استمرار الحرب ■ الائتلاف يعود إلى تنفيذ خطة «الإصلاح القضائي» بدون الإعلان عن ذلك ورغم الانتقادات السياسية والعسكرية ■ تغيرات في خارطة الأحزاب، العمل وميرتس يتوحدان في تحالف «الديمقراطيون» ووجدعون ساعر وقائمته ينتقلان من صفوف المعارضة لصفوف الائتلاف ويوقعان اتفاقية للاندماج مع الليكود في قائمة انتخابية واحدة.

تحت المجهر



تظاهرة مناوئة لتنتياهو في القدس المحتلة يوم ٣١ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

أظهر الائتلاف الحاكم في إسرائيل استقرارًا وقدرة على الاستمرار رغم التحديات الداخلية والخارجية، ونجح نتنياهو في توسيع الائتلاف وتحسينه عبر ضم قائمة «اليمن الرسمي» بزعامة جدعون ساعر.

حتى الربع الأول من ٢٠٢٥، تفضل الحكومة الإسرائيلية عدم الذهاب إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب مع حماس.

يشنّ بنيامين نتنياهو هجومًا على النُخب والمستوى المهني ومن يعتبرهم حرّاس «الدولة العميقة»، ويعارض بشدة تشكيل لجنة تحقيق رسمية، ويكرر أنه سيركز خلال العام ٢٠٢٥ على تحقيق «النصر المطلق».

الائتلاف الحاكم يعود لتنفيذ «خطة الإصلاح القضائي» من دون إعلان ذلك رسميًا، وضمن ذلك تمت إقالة رئيس الشاباك، والسعي لإقالة المستشار القانوني للحكومة، والعمل على إعادة هيكلة لجنة اختيار القضاة.

اندماج حزبي العمل وميرتس في تحالف «الديمقراطيون»، بقيادة يائير غولان، لتعزيز القوة السياسية لـ«اليسار الصهيوني».

تحالف الليكود و«اليمن الرسمي» بقيادة ساعر يوقعان اتفاقًا لدمج الكتلتين في تحالف سياسي موحد استعدادًا للانتخابات المقبلة.

طَفَّت على المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي، طوال العام المنصرم (٢٠٢٤)، وحتى لحظة كتابة هذه السطور (أواخر آذار ٢٠٢٥)، تداعيات الحرب على قطاع غزة وفي جبهات أخرى، ولا سيما عدم المقدرة على حسم الحرب باعتبار أن الحسم كان هدف الحكومة الإسرائيلية النهائي منها، مثلما ظلت تؤكد، والأهم من ذلك فشل الحكومة في استعادة جميع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في القطاع من خلال الضغط العسكري.

وما ميّز المشهد على نحو خاص أنه كانت هناك مواقف انتقادية للحكومة من طرف أحزاب المعارضة، لكنها ركزت بالأساس على الفشل في استعادة الأسرى وليس على مناهضة الحرب، ولا حتى على وجوب المضي قُدماً نحو تسوية القضية الفلسطينية، ووضع حدّ للاحتلال في أراضي ١٩٦٧.

يستعرض هذا الفصل ويحلل تفاعلات المشهد السياسي - الحزبي في إسرائيل خلال ٢٠٢٤، ويشمل ٤ أقسام:

- القسم الأول يركز على أداء حكومة بنيامين نتنياهو بإئتلافها الأصلي، وما طرأ على هذا الائتلاف من توسعة أولى وانتهائها، ومن توسعة ثانية ما زالت مستمرة.
- القسم الثاني يتناول الوقائع المرتبطة بخطة بقاء الحكومة ونتاجها وحتى نهاية ولايتها القانونية في نهاية العام ٢٠٢٦ وعلى وجه الخصوص: ١- استئناف خطة الانقلاب على الجهاز القضائي الإسرائيلي؛ ٢- المواجهة مع المؤسسة الأمنية على خلفية محاولة تحميلها المسؤولية عن هجوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي وصف بأنه إخفاق أمني إستراتيجي خارق.
- القسم الثالث ينتقل إلى استعراض المشهد السياسي والحزبي تحت وطأة استمرار الحرب ليلقي الضوء على حدود الإجماع القومي، وجوهر الخلافات والجدل، ومكانة بنيامين نتنياهو وشعبيته في أوساط الإسرائيليين.
- القسم الرابع والأخير يستعرض السيناريوهات المتوقعة بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية الحالية، ما بين توقع بقائها حتى نهاية ولايتها القانونية، واحتمال تفككها والذهاب نحو انتخابات مبكرة.

أولاً: استقرار حكومة بنيامين نتنياهو

اتسم الائتلاف الحاكم بشكل عام بالاستقرار النسبي وذلك على الرغم من الحرب، ومظاهرات المعارضة، والتناقضات داخل الائتلاف نفسه. مع بداية الحرب، انضم تحالف «المعسكر الوطني» المعارض بقيادة بيني غانتس إلى الائتلاف الحاكم وإلى إدارة كابينيت الحرب، قبل أن يغادره في ١٣ حزيران ٢٠٢٤. كما استطاع نتنياهو توسيع نطاق الائتلاف بانضمام حزب «اليمين الرسمي» بقيادة ساعر في ٢٩ أيلول ٢٠٢٤.

لم تطرح الحكومة الإسرائيلية خطة سياسية لما يوصف بأنه «اليوم التالي» للحرب، وبقيت مصرّة على استخدام القوة والمزيد من القوة لأسباب سياسية، ومن أجل البقاء الشخصي بالنسبة إلى نتنياهو. وبموجب ما يؤكده محللون عسكريون، فإنه بموازاة ذلك كلّه جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي وإضعاف مكانة إسرائيل الدولية.

من جهة أخرى، هدّدت قضايا رئيسية مثل مفاوضات وقف إطلاق النار مع «حماس»، والمصادقة على الميزانية العامة، إلى جانب احتجاجات المعارضة في الشارع، الائتلاف لكنها لم تتفاهم لدرجة طرح خيار تفكيكه^١. وتشير التقديرات إلى أن نوعية الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل تحديداً إلى قطاع غزة ولبنان قد ساعدت في تعزيز الوحدة بين التيارات القومية واليمينية الداعمة للحكومة. وبالرغم من أن حزب «قوة يهودية» غادر الائتلاف الحكومي (في ١٩ كانون

الثاني ٢٠٢٥) قبل أن يعود إليه (في ١٩ آذار ٢٠٢٥)، يمكن اعتبار مغادرته تكتيكا يرتبط أكثر بمسألة التفاوض مع «حماس» وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، بدلاً من كونه موقفاً أيديولوجياً أو سياسياً يتعلق بالإستراتيجية العسكرية. يعكس هذا التماسك النسبي داخل الائتلاف اليميني الحاكم قدرة الحكومة على إدارة المصالح الحزبية لمكوناتها، حتى في أوقات الأزمات.

في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٥، أقرّ الاتفاق لإطلاق الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، والذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى إنهاء الحرب. ووفقاً لتحليلات إسرائيلية متطابقة روفق الاتفاق بما وصف بأنه «صريح أسنان»، وبتأكيدات أنه جاء استجابة لضغوط مارسستها إدارة الرئيس المنتخب للولايات المتحدة دونالد ترامب قبل تسلمه مهمات منصبه يوم ٢٠ كانون الثاني الفائت، ناهيك عن أنه تقريباً الاتفاق نفسه الذي تم التوصل إليه في أيار ٢٠٢٤ وعرضه الرئيس الأميركي المنتهية ولايته جو بايدن، لكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عرقله من خلال إصراره على رفض بعض بنوده التي عاد ووافق عليها تحت وطأة ضغوط إدارة ترامب.

وبحسب جلّ التحليلات الإسرائيلية فإن مغزى الاتفاق واضح، وهو أن إسرائيل لم تقض على حركة «حماس»، وإنّ وجهت إليها ضربات قوية وموجعة. كما أن الحكومة الإسرائيلية لم تطرح خطة سياسية لما يوصف بأنه «اليوم التالي» للحرب، وبقيت مصرّة على استخدام القوة والمزيد من القوة لأسباب سياسية، ومن أجل البقاء الشخصي بالنسبة إلى نتنياهو. وبموجب ما يؤكده محللون عسكريون، فإنه بموازاة ذلك كلّه جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي بمهمات لم يكن لها أيّ تأثير في شروط إنهاء الحرب، كما أضعفت مكانة إسرائيل الدولية.

أما بالنسبة إلى الاتفاق المتعلق بالحرب على غزة، فقد انتهت المرحلة الأولى منه (١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ حتى ١٨ آذار ٢٠٢٥ عندما أعلنت إسرائيل أنها في حلّ منه بدون أن تتجه نحو مرحلته الثانية). وبحسب جلّ القراءات الإسرائيلية يعمل نتنياهو استناداً إلى مصالحه، وأصبح بقاؤه السياسي على رأس سلّم أولوياته. والاستنتاج الأبرز يفيد بأن المرحلة الثانية من الاتفاق توقفت لأن حلفاء نتنياهو من

أحزاب «الصهيونية الدينية» والحريديم (المتشددون دينياً) يهددون بقاء الحكومة ومستقبل نتنها هو السياسي الخاص. وراجت تقديرات بأن ما يخطط له نتنها هو تجميد كل شيء مدة شهر، ثم يعود إلى القتال الكثيف في قطاع غزة، والهدف هو تفكيك حكم حماس، كأن هذا الهدف لم يكن هو نفسه منذ ١٧ شهراً. وهو ما حدث فعلاً وعزز استنتاجاً إسرائيلياً يفيد بأن استئناف القتال يمكن أن يكون بمثابة حكم إعدام بحق أغلبية الأسرى الذين ما زالوا في قيد الحياة.

ومثلاً أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، الذي أشغل أيضاً منصب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، تقف إسرائيل في الوقت الحالي أمام هدفين يمكن القول إنهما متناقضان: الأول، هو استعادة جميع الأسرى فوراً، وهو ما سيقود إلى نهاية الحرب، بحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه؛ والثاني، هو تفكيك سلطة حماس في غزة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر العملية العسكرية الكثيفة، بحسب نتنها، وهذا ما يتجهز له الجيش، على ما يبدو. ويؤكد باراك كذلك أنه «هنا يكمن الخطأ الإستراتيجي الكبير الذي يجر نتنها إليه أيضاً الرئيس دونالد ترامب ومستشاره ستيف ويتكوف». فالحقيقة هي أن الطريقة الوحيدة لتفكيك حكم حماس كلياً تكمن برأيه «في استجلاب كيان شرعي آخر لكي يحكم مكانها في القطاع. هذه الحقيقة معروفة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، ونتنها أفضل كل محاولة لنقاشها لمنع سقوط حكومته»^٢.

وفي الوقت الذي تلا الاتفاق تطرح في الحلبة السياسية توجهات، من قبيل المضي قدماً من أجل تغيير وجه الشرق الأوسط بواسطة تحالف إقليمي يشكّل مركز ثقل مضاداً ل«أعداء إسرائيل»، بحسب ما تطرح إدارة ترامب أيضاً ناهيك عن إدارة جو بايدن (على سبيل المثال، خلال خطابه الأخير في منصب وزير الخارجية الأميركي، لخص أنتوني بلينكن رسالته الدبلوماسية، وقال: «يجب أن ننشئ في الشرق الأوسط واقعاً جديداً، تكون فيه الشعوب كلها آمنة أكثر، ويمكن أن تحقق طموحاتها القومية، وتستطيع العيش في سلام». وأضاف: «هل من الصعب الوصول إلى هذا؟ نعم. السلام في هذه المنطقة كان دائماً صعباً. لكن هل هذا مستحيل؟ لا. وهل هذا ضروري؟ نعم»).

هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والآمال من إدارة ترامب، في ما يخص مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعددة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه.

مع ذلك هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى تفكيك الائتلاف الحكومي، وأهمها موضوع إدارة غزة في اليوم التالي للحرب، وهو الموضوع الذي تحوّل إلى قضية مهمة للغاية، بسبب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في القطاع، وقضية تشغيل معبر رفح بين القطاع ومصر، من ضمن عوامل أخرى.

في هذا السياق، ينوه أبرز الخبراء في شؤون العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الأميركية إلى أن اليمين في إسرائيل

فرح عندما فاز دونالد ترامب في انتخابات رئاسة الولايات المتحدة العام ٢٠٢٤، ورأى أن العلاقات مع

إسرائيل ستكون أكثر قرباً وأفضل مما كانت عليه في فترة إدارة جو بايدن، مما يزيد فرص الائتلاف الحاكم بالاستمرار والتماسك بعيداً عن الضغوطات الأميركية المتعلقة بسير الحرب. بالتوازي هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والآمال من إدارة ترامب، في ما يخصّ مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعدّدة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه، فترامب يريد على ما يبدو استعادة عظمة الولايات المتحدة قبل أي شيء آخر. وبالرغم من أنه طرح أفكاراً بشأن قناة بنما، وغرينلاند، فإنه أوضح أن الحروب ليست على جدول أعماله، وأنه يسعى لتطبيع علاقات إسرائيل مع السعودية، وإرساء نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط.

وبينما تتجه الأنظار السياسية والحزبية الإسرائيلية إلى الرئيس ترامب، ثمة تأكيد على أنه يرث خريطة مركبة لمنطقة الشرق الأوسط. وكذلك تأكيد على أنه لم يطرح حتى الآن خطة عمل واقعية على صعيد قضايا تكتيكية فورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رؤيته والإستراتيجية التي ينوي تطبيقها من أجل ترتيب إدارة قطاع غزة، والدفع قدماً بمسار سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، أو بالنسبة إلى التطبيع بين السعودية وإسرائيل. وفي هذا الشأن الأخير تشدّد تقارير إسرائيلية على أنه يجب متابعة كيف يريد أن يتغلب على مطالب السعودية التي تريد خطة لحلّ القضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين في مقابل التطبيع مع إسرائيل.

ولمّح أبقاق رئيس الحكومة نتنياهو إلى أن ترامب يمكن أن يأمر بعملية عسكرية مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة ضد المنشآت النووية في إيران، أو على الأقل لن يعارض، كبايدن، هجوماً إسرائيلياً كهذا. وكان وزير المالية وزعيم «الصهيونية الدينية» بتسليل سموتريتش قد أعلن أن العام ٢٠٢٥ سيكون عام بدء فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية (ضمها إلى إسرائيل). غير أن تأثير ترامب في اتفاق إطلاق الأسرى الإسرائيليين ووقف الحرب في غزة قد يكون، بحسب الخبراء أنفسهم، مؤشراً إلى ما سيأتي، ويُمكن أن يخيب أمل من ينتظر إطلاق يد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

وهنا ينبغي أن نشير، مثلاً، إلى حديث نتنياهو عن خطة ترامب بشأن تهجير سكان قطاع غزة طوعاً، حيث قال: «لقد قدّم الرئيس ترامب رؤية يجب أن ندعمها، رؤية ستسمح بمستقبل آخر لمنطقة الشرق الأوسط. خلال العام ونصف العام الماضيين، خرج عشرات الآلاف من غزة. لقد شقوا طريقهم إلى الخارج، غادر الأغنياء وبقى الفقراء. وحين الوقت كي نقدم إلى سكان غزة خياراً حقيقياً - حرية الخروج وحرية الاختيار».

لجنة التحقيق: رسمية أم حكومية؟

تدل الكلمة التي ألقاها نتنياهو في الكنيست يوم ٢ آذار ٢٠٢٥ - ضمن إطار نقاش طلب من ٤٠

عضواً في الكنيست تشكيل لجنة تحقيق رسمية لتقصي وقائع أحداث ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣- على وجهته. فقد استغل نتنياهو المناسبة من أجل شن هجوم عنيف على المعارضة، وللحديث عما وصفها بأنها «الدولة العميقة»، و ضد التحقيقات التي تجري في مكتبه.

وعلى صعيد الداخل، رغم تصاعد الطلب بأن تتجه إسرائيل على الفور نحو استكمال التحقيقات بشأن الحرب، وبشأن من يتحمل المسؤولية عنها، يصر نتنياهو على منع إقامة لجنة تحقيق رسمية. وعن سبب عدم تشكيل لجنة تحقيق، بعد مرور ١٧ شهراً على القتال، قال نتنياهو إن التحقيق ضروري، لكن في رأيه، إن لجنة التحقيق الرسمية غير موضوعية. ومما قاله: «إننا نستعد للمراحل المقبلة من حرب النهوض (هذه هي التسمية التي يطلقها نتنياهو على الحرب الحالية التي تشنها إسرائيل) على سبع جبهات. لن نتوقف حتى نحقق كل أهداف النصر، وإعادة الأسرى، وتدمير القوة العسكرية والسياسية لحماس، والتأكد من أن غزة لن تشكل تهديداً لإسرائيل».

واتهم نتنياهو أعضاء المعارضة بأنهم يدمرون نفسياً عائلات الأسرى، كما اتهم المعارضة بالتحريض ضده وضد الحكومة. وتطرق نتنياهو إلى آخر مخطط طرحه المبعوث الأميركي الخاص ستيف ويتكوف، فقال: «لسنا نحن من خرق الاتفاق. ولا نريد العودة إلى القتال فوراً، لكن من يدري؟ ربما سنضطر إلى ذلك. وأقول لحماس: إذا لم تُحرروا كل الأسرى، فسيكون لذلك تداعيات لا يمكنكم تصوُّرها». وأضاف: «الآن، مع تأييد الرئيس ترامب وإدارته، نحن مستعدون للمراحل المقبلة من المعركة».

كما تطرق إلى قضية التحقيق في التسريبات من مكتبه، وقال: «نحن نطالب بالتحقيق في التسريبات الجنائية لنقاشات سرية جرت في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ونريد التحقيق في الفيديو المتعلق بمنشأة سديه تيمان، والتحقيق في تحريض يائير غولان ضد الخدمة في الجيش». وذكر نتنياهو أن حالته الصحية جيدة، وأنهى كلامه بالهجوم على التعاون القائم بين البيروقراطية و«الدولة العميقة» ووسائل الإعلام.^٢

ثانياً: «محاكمة النخب»

بينما يهيمن النقاش الأمني والعسكري على الحوار العام في إسرائيل، تتقدم حكومة الائتلاف اليميني بخطتها للإصلاحات القضائية التي أعلنت في بداية العام ٢٠٢٣، إلا أن تنفيذها في العام ٢٠٢٤ يتم بشكل واضح وإن كان غير معلن.^٣ شملت مبادرات «الإصلاح» الحاضرة على أجندة الحكومة الإسرائيلية، إقالة رئيس الشاباك (وفي الخلفية محاولات لتعزيز سيطرة السلطة التنفيذية على عمل الأجهزة الأمنية)، ومساعي إقالة المدعي العام (وفي الخلفية مساعٍ لخلخلة الفصل بين السلطات وتعزيز سطوة الحكومة «المنتخبة»)، وإعادة هيكلة لجنة اختيار القضاة (وفي الخلفية مساعٍ لجعل المحكمة العليا أكثر محافظة

وتقليل تدخلها في عمل الحكومة).

بينما يهيمن النقاش الأمني والعسكري على الحوار العام في إسرائيل، تتقدم حكومة الائتلاف اليميني بخطتها للإصلاحات القضائية التي أعلنت في بداية العام ٢٠٢٣، إلا أن تنفيذها في العام ٢٠٢٤ يتم بشكل واضح وإن كان غير معلن.

ستكون لهذه التغييرات تداعيات مهمة في مستقبل المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل، إذ تظهر التقارير أن نسبة المشاركة السياسية في إسرائيل خلال ٢٠٢٤ وصلت إلى ٩٤,٤٪ (وهي واحدة من أعلى الدرجات العالمية)، مما يشير إلى أن انخراط المواطنين الإسرائيليين في الحقل السياسي

لا يقتصر على التصويت، بل هناك مشاركة فاعلة في العمليات السياسية والاجتماعية.° بينما أن المجتمع الإسرائيلي أظهر استقراراً نسبياً في مواقفه السياسية، مع بقاء نسبة كبيرة من السكان على الاتجاهات السياسية نفسها (يمين، وسط، ويسار) كما كانت قبل ٧ أكتوبر، فإن الانتقال التدريجي من «ديمقراطية ليبرالية» إلى «ديمقراطية انتخابية»، كما يصفها معهد الديمقراطية الإسرائيلي،^٦ قد يهدد بنقل الصراعات السياسية داخل إسرائيل، في ظل نسبة المشاركة السياسية العالية، إلى شفا «حرب أهلية»، كما عبّر عن ذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك.^٧

تشكل «محاربة النخب» جزءاً من سياسات نتنياهو التي بدأ بها من خلال برنامج «الإصلاح القضائي». ويصف رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن سياسات نتنياهو بأنها تهدف إلى «إقامة نظام استبدادي من دون كوابح، ولا ضوابط».^٨ وتستلهم سياسة نتنياهو الخارجية من نظريات القوة: تدمير قطاع غزة وترحيل سكانه، والضم والنهب في الضفة الغربية، واحتلال منطقة نفوذ في سورية. ويرأي بن، يصوغ نتنياهو على طريقته الشرق الأوسط من جديد، على شكل محميات إسرائيلية. وفي مواجهة خطط كبيرة كهذه، لا تعدو معاناة الأسرى في غزة وعائلاتهم كونها ضجيجاً خلفياً في أذني رئيس الحكومة. ومن أجل تحقيق رؤيته يغدق نتنياهو جبلاً من الإطراء على ترامب، في مقابل الحصول على حمايته، ولا ينسى تقبيل يدي المستبد الثاني فلاديمير بوتين. بالنسبة إلى نتنياهو، فإن أفكاراً، مثل الحرية والعدالة والسلام، هي للخاسرين من أمثال الفلسطينيين والسوريين والرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي. العصر الآن، هو عصر القوة، ونتنياهو هو نبيها المحلي.^٩

في إطار إستراتيجيته، يُهاجم نتنياهو رؤساء المؤسسة الأمنية، وأطاح رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، وأعلن نيته إطاحة المستشار القانونية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف-ميّارا، وغيرهما. وبالنسبة إليه فإن رؤساء المؤسسة الأمنية هم المسؤولون عن العقيدة الأمنية التي أدت إلى هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بينما هو لا يتحمل حتى ذرة من المسؤولية عن الإخفاق الذي وقع معظمه خلال أعوام حكمه الطويلة. وبموجب ما يروج له، «فلقد أخفوا عنه، وضلّوه، وهو الشخص الوحيد الذي يعرف بالضبط ما يجب فعله، لكنه لم يشعر بأي شيء».^{١٠}

وأعدت خطوة نتنياهو إقالة رئيس جهاز الشاباك رونين بار إلى الأذهان قيام رئيس الحكومة بإقالة

وزير الدفاع يوآف غالانت يوم ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. وفي حينه ذهب كثيرون إلى أن النتيجة الفورية والأهم لإقالة غالانت هي أن بنيامين نتنياهو لم يعد فقط رئيس الحكومة، بل أصبح هو أيضاً وزير الدفاع. وفي الواقع، منذ تلك الإقالة بات نتنياهو صاحب الكلمة الفصل في مسائل الدفاع التكتيكية والنظامية والإستراتيجية. صحيح أن يسرائيل كاتس الذي تم تعيينه وزيراً للدفاع حل محل غالانت لكنه لا يشكل سلطة أمنية أمام من هم فوقه، أي نتنياهو، ولا أمام مرؤوسيه، أي كبار ضباط الجيش الإسرائيلي والجيش بأكمله. وبموجب ما أكد أحد أبرز المحللين العسكريين، يمكن من خلال ملاحظة سلوك كاتس السياسي أن نفهم أن دوره لن يعدو كونه منفذاً لأوامر نتنياهو، وأنه لن يؤدي أكثر من دور مشرف ينوب عنه في متابعة المنظومة الأمنية وخاصة كبار قادتها وهم رئيس هيئة الأركان (السابق) هرتسي هليفي، ورئيس الشاباك رونين بار، ورئيس الموساد ديفيد بارنياع، الذين لا يتفقون دائماً مع نتنياهو، وخصوصاً في القضايا المتعلقة بالأسرى وإدارة الحرب في قطاع غزة.^{١١}

في واقع الأمر فإنه منذ إقالة غالانت والتي أعقبها خطاب له موجّه إلى الرأي العام، أشير في سياق تحليلات كثيرة إلى أن الخلافات التي اندلعت بينه وبين رئيس الحكومة نتنياهو تحدّد جهة هذا الأخير المستمرة حتى الآن والتي يبدو أنها ستستمر حتى إشعار آخر. ووفقاً لأحد هذه التحليلات، كان غالانت في خطابه واضحاً أمام الجمهور، فهناك عدة خلافات أساسية بينه وبين نتنياهو، المشترك بينها واضح كالشمس: غالانت يدافع عن مصالح وطنية، بينما يدافع نتنياهو عن مصالح شخصية. وغالانت يوجّه التحية إلى الذين يخدمون في الجيش، بينما يدافع نتنياهو عن المتهربين من الخدمة العسكرية (اليهود الحريديم). وغالانت مصرّ على إعادة الأسرى، بينما يتخلى نتنياهو عنهم من أجل الاستمرار في حرب لا نهاية لها في غزة. وغالانت يقاتل من أجل تشكيل لجنة تحقيق رسمية وتقصي الحقيقة، بينما نتنياهو مشغول بطمسها. والنتيجة «لم تكن الصورة حادة إلى هذه الدرجة من ذي قبل، فالدولة تنازلت من أجل مستقبل وجودها، ونتنياهو يقاتل من أجل بقائه رئيساً للحكومة».^{١٢}

قبل إقالة غالانت، أعلن الوزيران في «كابينيت الحرب» الإسرائيلي بيني غانتس وغادي أيزنكوت يوم ٢٠٢٤/٦/٩ استقالتهما من حكومة الطوارئ الإسرائيلية التي أقيمت بعد اندلاع الحرب على غزة يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، وهي خطوة كانت مقرّرة بالنسبة إلى غانتس لكنه أجّلها على خلفية استعادة الجيش الإسرائيلي ٤ مخطوفين إسرائيليين محتجزين في قطاع غزة، وهم أحياء.

لعل الأمر الأهم في هذه الخطوة هو ما كشف عنه غانتس، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده لإعلان استقالته، بشأن أداء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي وجّه إليه اتهامات كثيرة أبرزها ما يلي: الحؤول دون تحقيق ما وصفه بأنه «نصر حقيقي»، وإطلاق «وعود جوفاء»، واتخاذ «قرارات إستراتيجية ومصيرية في الحكومة بناءً على اعتبارات سياسية». ومما قاله غانتس بهذا الصدد: «هناك قرارات إستراتيجية مصيرية تُقابل بالتردد والمماطلة لاعتبارات سياسية، ونتنياهو يمنعنا من التقدّم نحو نصر

حقيقي. ولذا فإننا نترك حكومة الطوارئ اليوم بشعور شديد الوطأة، لكن بقلب متصالح مع نفسه». وهنا لا بد من أن نشير إلى ما يلي:

أولاً، في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة لم يظهر أن هناك خلافات جوهرية حول أهدافها، وهي بحسب ما يكرّرها نتنياهو وغانتس وغيرهما من قادة الحكومة: تدمير «حماس»، وإطلاق الأسرى والأسرى الإسرائيليين، وضمان ألا يشكّل قطاع غزة تهديداً أمنياً لإسرائيل في المستقبل. ومع ذلك هناك خلاف على كيفية تحقيق هذه الأهداف. وهي أهداف لا تنفك الولايات المتحدة أيضاً تعلن تأييدها لها، وإن أبدت تحفظات على وسائل تحقيقها ولا سيما تلك التي تلحق أضراراً بالمدنيين، ولا تتيح إمكان إيصال المساعدات الإنسانية المطلوبة.

ثانياً، هناك مسألة برزت بالتزامن مع إصرار نتنياهو على توسيع المعارك العسكرية في منطقة رفح في جنوب قطاع غزة، وهي مسألة التشديد على أن يعود رئيس الحكومة بشأن تحقيق نصر مطلق وسريع في القطاع تصبح جوفاء أكثر فأكثر. ولعلّ أبرز من تبنى هذا التشديد محللو الشؤون العسكرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية وقادة عسكريون سابقون. فمثلاً، يشير اللواء احتياط غيورا أيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، إلى أن حرب غزة كشفت النقاب عن سطحية المؤسسة السياسية الإسرائيلية وضالّتها، بدءاً من تصريحات قادتها الجوفاء بأن الضغط العسكري سيؤدي إلى إبرام صفقة مختطفين جيدة، بينما حصلت إسرائيل، وعندما كان الضغط العسكري «معتدلاً»، على صفقة جيدة نسبياً، مع إطلاق عشرات الأسرى يومياً. كما أن هناك مصطلحاً أجوف أكثر، هو «النصر المطلق»، والذي ما من معنى له سوى استسلام حركة «حماس» من دون شروط، وإطلاق كل الأسرى من دون شروط. ومن الواضح برأيه أن هذا لن يحدث، وأن هذا المصطلح الذي صاغه رئيس الحكومة قد يكون شعاراً انتخابياً ناجحاً لكنه ليس هدفاً حقيقياً («يديعوت أحرونوت»، ٢٠٢٤/٢/٢٧). ويتفق مع هذا الاستنتاج لواء آخر في الاحتياط هو عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة «أمان» ولد «معهد أبحاث الأمن القومي»، الذي أكد أن «النصر المطلق» الذي يحاول نتنياهو أن يظهر كأنه ينتظرنا خلف الباب هو مجرد شعار فارغ من المضمون، وذرّ للرماد في العيون. وهذا

يؤكد عليه أيضاً عدد كبير من المحللين السياسيين والدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين الذين يشيرون في الوقت نفسه إلى أن نتنياهو ما زال متشبثاً بوهم «النصر المؤزّر» لأنه يطيل أمد الحرب، ويؤجل فضحه كزعيم فاشل.

ثالثاً، في ما يخص التوجهات الإستراتيجية- السياسية حيال المسألة الفلسطينية ومستقبل الاحتلال في

في ما يخص التوجهات الإستراتيجية- السياسية حيال المسألة الفلسطينية ومستقبل الاحتلال في أراضي ١٩٦٧، يبدو أن هناك سكوناً جماعياً للأحزاب السياسية المعارضة لتنتياهو الأمر الذي يعني عدم وجود رؤية إسرائيلية بديلة للسياسة العامة حيال القضية الفلسطينية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية.

أراضي ١٩٦٧، يبدو أن هناك سكوتاً جماعياً للأحزاب السياسية المعارضة لتنتياهو الأمر الذي يعني عدم وجود رؤية إسرائيلية بديلة للسياسة العامة حيال القضية الفلسطينية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية. وحتى خلال قيام غانتس بزيارة إلى الولايات المتحدة إبان الحرب، لم يتوقع المحللون الإسرائيليون والأميريكيون أن يتحدث مع مستضيفيه الأميركيين عن «حلّ الدولتين» لكونه يعارضه، أو عن وقف دائم لإطلاق النار في غزة لأنه يعارضه أيضاً. ومع ذلك، يمكنه أن يتحدث عن إدخال مساعدات إنسانية أكثر إلى غزة، وأن يعرب عن دعمه لمثل هذا الإجراء، لكنه ليس هو من يقرّر بهذا الشأن بل تنتياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرّف. ووفقاً لعديد التحليلات الإسرائيلية، فإن دعوة غانتس إلى زيارة واشنطن من خلال الالتفاف على تنتياهو، انطوت على رسالة من الإدارة الأميركية السابقة فحواها أنها ترى في ضيفها الزائر بديلاً لتنتياهو. وللتذكير، فإن هذا الأخير لم يتلق مثل هذه الدعوة لزيارة الولايات المتحدة منذ إقامة حكومته الحالية، وذلك خلافاً لما هو متّبع عادة في سياق تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد انتهاء كل معركة انتخابات عامة.

رابعاً، تتمحور الخلافات بين تنتياهو وغانتس داخل الحكومة حول صفقة تبادل الأسرى من جهة، وحول التعامل مع قضية إنهاء الحرب من جهة أخرى. وانضافت إليهما أيضاً الأزمة المرتبطة بموضوع تجنيد الشبان اليهود الحريديم إلى صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية. ويخضع تنتياهو قضيتي صفقة التبادل وإنهاء الحرب إلى أجندته الخاصة، ويقف في صلبها الحفاظ على ائتلافه الحكومي الذي يضمن له البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة.

ثالثاً: في مواقف المعارضة الإسرائيلية

في نهاية حزيران ٢٠٢٤، أعلن حزبا العمل وميرتس أنهما توصلا إلى اتفاق يقضي بدمج الحزبين في تحالف حزبي واحد تحت اسم «الديمقراطيون»، وبقيادة رئيس حزب العمل المنتخب حديثاً يائير غولان. وجاء هذا الإعلان في بيان مشترك صادر عن الحزبين أشير فيه إلى أن ممثلي حزب العمل بقيادة رئيس الحزب والنائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة يائير غولان، وممثلي حزب ميرتس بقيادة السكرتير العام للحزب تومر رزنيك، توصلوا إلى اتفاق تاريخي على الاتحاد في تحالف يسمى «الديمقراطيون». وأوضح البيان أن الحديث لا يدور حول كتلة تقنية لخوض الانتخابات في قائمة واحدة، إنما حول خطوة تاريخية تنتج لاحقاً حزباً واحداً كبيراً وموحداً، سيكون «حزباً صهيونياً ديمقراطياً ليبرالياً وبيتاً سياسياً لجمهور واسع في إسرائيل».

ووفقاً للبيان، سيكون جمهور هذا الحزب من الذين يخرجون لحماية هوية الدولة وشخصيتها، ومن

هيئات المجتمع المدني التي تسعى لإنتاج مجتمع صحي أفضل. واعتبر البيان أن هذا الاتحاد يُعد خطوة ضرورية لبناء بيت ديمقراطي كبير وقوي يقود الحراك الرامي إلى استبدال حكومة بنيامين نتنياهو، التي وصفها بأنها مسيانية متطرفة ومسؤولة عن إخفاق ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ والأشهر التي تلتها. وما زال يؤخذ على غولان أنه محكوم إلى تفكير أمني أكثر من سياسي. فمثلاً دعا، في نهاية أيلول ٢٠٢٤، إلى احتلال منطقة أمنية في جنوب لبنان، ما حدا بصحيفة «هآرتس» إلى أن تنشئ افتتاحية بعنوان «ياثير غولان.. هل أنت فعلاً من المعارضة؟» قالت فيها: يبدو أن غولان يتصرف وكأنه لا يزال ضابطاً عسكرياً، وليس زعيم حزب يجب أن يشكل بديلاً يسارياً، وفي الواقع، فإن خطته هي استعادة مخطط باسم «نقاط سيطرة صحيحة» توصل إليه خلال توليه قيادة المنطقة العسكرية الشمالية. وهو ليس وحده، فالوسط في إسرائيل برئاسة بيني غانتس يعلن أنه يؤيد «الدخول البري للبنان إذا كانت هناك حاجة»، أمّا شركاء غانتس السياسيون في كتلة التغيير الذين كانوا يتحدثون عن نتنياهو بصفته رئيس حكومة غير شرعية، فهم إمّا انضموا إلى الحكومة (جدعون ساعر)، وإمّا يشجعون على مهاجمة إيران والذهاب حتى النهاية (أفيغدور ليبرمان).^{١٣}

ينبغي أن نشير إلى أن هناك أصواتاً في صفوف اليسار الصهيوني، تؤكد أن التعاون بين حزبي العمل وميرتس الآن يجب أن يكون هدفه الرئيسي «إنقاذ الدولة»، وأن يضع جانباً في الوقت الحالي السعي لتسوية سياسية مع الفلسطينيين.

كذلك ينبغي أن نشير إلى أن هناك أصواتاً في صفوف هذا اليسار الصهيوني، تؤكد أن التعاون بين حزبي العمل وميرتس الآن يجب أن يكون هدفه الرئيسي «إنقاذ الدولة» وأن يضع جانباً في الوقت الحالي السعي لتسوية سياسية مع الفلسطينيين. «ففي نهاية الأمر، ومن أجل تقسيم البلد إلى دولتين، يجب أن يستمر وجود دولة إسرائيل، الأمر الذي هو

ليس أكيداً ما دام نتنياهو وعباد شخصه يدفعون بقوة وبصورة مرعبة نحو تفكيك المشروع الصهيوني».^{١٤}

رابعاً: ائتلاف حكومة نتنياهو متماسك وبق

في يوم ١٣ آذار ٢٠٢٥ وقّعت كتلة الليكود وكتلة «اليمين الرسمي»، بزعامة وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، اتفاقية سياسية تشمل اندماج الكتلتين. ووفقاً للاتفاقية، ستقدم الكتلتان قائمة مرشحين مشتركة في الانتخابات العامة المقبلة. وبموجب الاتفاق، سيختار ساعر المرشح المضمون الأول الذي لن يكون ترتيبه في القائمة بعد المكان الواحد والخمسين. وبعد الاندماج، سيصبح أعضاء الكنيست من «اليمين الرسمي» جزءاً من كتلة الليكود. وجاء في بيان صادر عن الجانبين أن هذا الاتفاق يأتي في إطار تعزيز التحالفات السياسية، استعداداً للانتخابات المقبلة، إذ تسعى الكتلتان لتعزيز قوتها السياسية وتوحيد الصفوف لتحقيق أهداف مشتركة.

وكان ساعر انضم إلى الحكومة الإسرائيلية في أواخر أيلول ٢٠٢٤، وشغل فيها منصب وزير من دون حقيبة، ومنصب عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، قبل أن يتولى منصب وزير الخارجية خلفاً ليسرائيل كاتس الذي تولى منصب وزير الدفاع في إثر إقالة غالانت، مثلما ذكر سابقاً. يمكن القول إن انضمام ساعر إلى حكومة نتنياهو جاء في إثر ما اعتبر في إسرائيل نجاح الحرب التي خاضتها ضد حزب الله في لبنان والتي انتهت بالاغتيال المدوي لحسن نصر الله وكبار المسؤولين الآخرين من الحزب والذي سبقه هجوم البيجر في لبنان، وقبل الانضمام هذا كانت العناوين الأساسية في إسرائيل تدور ليس فقط بشأن تعيين عضو الكنيست جدهون ساعر محل يوأف غالانت المُقال، بل أيضاً بشأن الاتفاقات بين ساعر ورئيس الحكومة، والتي تضمنت معارضة تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والاتفاق مسبقاً على هوية رئيس هيئة الأركان الذي سيخلف هرتسي هليفي. وبالرغم من ذلك تؤكد صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه مع مرور نحو عام ونصف العام على «الحدث الأكثر خطورة في تاريخ الدولة» (هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣)، لم يحاكم أي من المسؤولين، ولم يدفع أحد منهم الثمن. ولم يُصَرَّ إلى إنشاء آلية فاعلة ومستقلة لفحص الإخفاقات، ولا يبدو أنها ستشكل في الزمن المنظور، وهو ما سيزيد في إضعاف القدرة على الوصول إلى الحقيقة. وفي الوقت الذي لا يزال فيه عشرات الأسرى الإسرائيليين موجودين في غزة، فإن المحادثات بشأن إطلاقهم عالقاً أو غير موجودة. أيضاً، فإن حركة الاحتجاج من أجلهم اصطدمت بسقف زجاجي سميك جداً، وتراجعت جداً مع تحوّل الانتباه إلى العمليات في الشمال، وبقيت عائلات الأسرى مع عدد قليل من النشطاء وتأييد وسائل الإعلام في مواجهة حملة تشهير وابتزاز سامة (٢٠٢٥/٣/١٠).

وقبل استئناف الحرب على غزة، دأب نتنياهو على تأكيد أنه ما زال راغباً في تجديد القتال الكثيف في طريق «النصر المطلق» على حركة «حماس» مع أن الجيش الإسرائيلي كان في القطاع مع ٦-٥ ألوية. ودخل إلى جباليا ٤ مرات، وثلاث مرات أخرى إلى دير البلح، ومن غير الواضح عن أي «انتصار مطلق» يمكن أن يتحقق هذه المرة.

وتم التأكيد أن أحد أسباب تجديد القتال يعود إلى رغبة نتنياهو في ذلك كي يحافظ على بقاء ائتلافه نظراً إلى تطويرين مرتبطين بمصير هذا الائتلاف ترتبا على صفقة التبادل بين إسرائيل و«حماس» في كانون الثاني الماضي: الأول، استقالة حزب «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) من الائتلاف الحكومي احتجاجاً على الصفقة؛ الثاني، تهديد رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، وزير المالية بتسليل سموتريتش، الذي رفض الانضمام إلى خطوة «عوتسما يهوديت»، بإسقاط الحكومة في حال تنفيذ المرحلة الثانية من الصفقة وإنهاء الحرب، مؤكداً ضرورة عدم انتهاء الحرب قبل تحقيق جميع أهدافها. وبموجب سموتريتش، فإنه يتوقع من الجيش الإسرائيلي بعد نهاية المرحلة الأولى من صفقة الأسرى «العودة إلى قتال مختلف تماماً»، وأن «يحتل كل قطاع غزة ويدمر حماس عسكرياً ومدنياً ويعيد كل الأسرى»^{١٥}. أما بن غفير فقد أعلن فور استئناف الحرب وإعلان إقالة رئيس جهاز «الشاباك» وقرب إطاحة المستشار القانونية للحكومة

عن عودته إلى الائتلاف الحكومي وإلى الوزارات التي كان يشغلها مندوبو حزب «عوتسما يهوديت» وفي مقدمها وزارة الأمن القومي.

إجمال

ما زال ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الحالية بشكل عام متمسماً بالاستقرار النسبي وذلك على الرغم من الحرب، وتظاهرات المعارضة، والتناقضات داخل الائتلاف نفسه. ومع بداية الحرب، انضم تحالف «المعسكر الوطني» المعارض بقيادة بيني غانتس إلى الائتلاف الحاكم وإلى إدارة كابينيت الحرب، قبل أن يغادره في ١٣ حزيران ٢٠٢٤. كما استطاع نتياهو توسيع نطاق الائتلاف بانضمام حزب «اليمين الرسمي» بقيادة جدعون ساعر في ٢٩ أيلول ٢٠٢٤.

من جهة أخرى، هددت قضايا رئيسة مثل مفاوضات وقف إطلاق النار مع حماس، والمصادقة على الميزانية العامة، إلى جانب احتجاجات المعارضة في الشارع، الائتلاف لكنها لم تتفاهم إلى درجة طرح خيار تفككه. وتشير التقديرات إلى أن نوعية الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل تحديداً إلى قطاع غزة ولبنان قد ساعدت في تعزيز الوحدة بين التيارات القومية واليمينية الداعمة للحكومة. وبالرغم من أن حزب «قوة يهودية» غادر الائتلاف الحكومي (في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥) قبل أن يعود إليه (في ١٩ آذار ٢٠٢٥)، فبالإمكان اعتبار مغادرته تكتيكاً يرتبط أكثر بمسألة التفاوض مع «حماس» وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، بدلاً من كونه موقفاً أيديولوجياً أو سياسياً يتعلق بالإستراتيجية العسكرية.

يعكس هذا التماسك النسبي داخل الائتلاف اليميني الحاكم قدرة الحكومة على إدارة المصالح الحزبية لمكوناتها كافة حتى في أوقات الأزمات.

وما ينبغي التنويه إليه أن ما يعرّز تماسك الائتلاف هو استتفاف الحرب أولاً، ثم تسلم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة ثانياً. والتقديرات السائدة تفيد بأن علاقات واشنطن مع إسرائيل ستكون أكثر قرباً وأفضل مما كانت عليه في فترة إدارة جو بايدن، مما يزيد فرص الائتلاف الحاكم بالاستمرار والتماسك بعيداً عن الضغوط الأميركية المتعلقة بسير الحرب. بالتوازي هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والأمال من إدارة ترامب، في ما يخصّ مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعددة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه، فترامب يريد على ما يبدو استعادة عظمة الولايات المتحدة قبل أي شيء آخر. وبالرغم من أنه طرح أفكاراً بشأن قناة بنما، وغرينلاند، فإنه أوضح أن الحروب ليست على جدول أعماله، وأنه يسعى لتطبيع علاقات إسرائيل مع السعودية، وإرساء نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط.

- 1 Tai Goldenberg, "Israeli Legislators Pass State Budget in a Move That Shores Up Netanyahu's Government", Time, 25 March 2025. See: <https://time.com/7271431/israel-parliament-passes-state-budget-netanyahu>
- 2 أنظر/ي: إيهود باراك، المختطفون مكبلون بلعبة نتنياهو السياسية. موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٣ آذار ٢٠٢٥.
- 3 أنظر/ي: صحيفة يديعوت أحرونوت الورقية، بتاريخ ٣ آذار ٢٠٢٥.
- 4 Yuval Shani and Amichai Cohen, "Israel's Renewed Judicial Overhaul", Israeli Democracy Institute, 4 March, 2025. See: <https://en.idi.org.il/articles/58607>
- 5 Tamar Hermann, "The Israeli Democracy Index 2024", Israeli Democracy Institute, 2025. See: https://en.idi.org.il/media/27509/pdf.2025-2-israel-democracy-index-2024-e_for_web_17
- 6 المصدر نفسه.
- 7 أنظر/ي: مقابلة مع إيهود باراك على موقع Ynet، بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٢٥، على الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/news/article/rjkhcpyhyx>
- 8 أنظر/ي: ألوف بن، إنها نهاية التاريخ، لكن بالمقلوب، هارتس، بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٥.
- 9 م.س.
- 10 أنظر/ي: نير كيبينيس، لماذا يفضل رئيس الحكومة الحرب على اليهود على التقدم في صفقة الأسرى؟، موقع «واللا»، بتاريخ ١٦ آذار ٢٠٢٥.
- 11 أنظر/ي: رون بن يشاي، منذ الآن، أصبح نتنياهو وزير الدفاع وقد تطول الحرب، يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤.
- 12 أنظر/ي: ليان فولك ديفيد، غالانت يدافع عن مصالح وطنية بينما يدافع نتنياهو عن مصالح شخصية، موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤.
- 13 أنظر/ي: هارتس، افتتاحية، بتاريخ ١ تشرين الأول ٢٠٢٤.
- 14 أنظر/ي: ديمتري شومسكي، حل الدولتين يمكنه أن ينتظر، هناك قضايا أكثر إلحاحاً، هارتس، بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٤.
- 15 أنظر/ي: يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٥.

